مراجعة الحسابات كآلية لتعزيز استقرار سوق الأوراق المالية في الجزائر

د.خليل عبد القادر
أ: عمامرة ياسمينة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة المدية

Amamra.yasmina@yahoo.fr

Abestract

This research paper focus on audit as a mean to enhance the stock market stability by using Algeria's stock market as research case, the study contains three complementary axes and relying on the descriptive analytical method and on desktop scanning and web sites to obtain information. We conclude that there a significont role of auditor to give the financial statments the credibility which in turn lead to rationalization of the investors decisions, and thus promote trading and ensure the stability of the stock market, and that is which Algeria's stock market is seeking to achieve through the mechanisms established for that .

Keywords:

Audit, The credibility of the financial statements, Algeria stock exchange

الملخص

تناول هذا البحث مراجعة الحسابات كمدخل لتعزيز استقرار سوق الأوراق المالية، بالتطبيق على بورصة الجزائر، وتمّت الدراسة من خلال ثلاثة محاور متكاملة، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، ومعتمدين على المسح المكتبي والمواقع الإلكترونية في الحصول على المعلومات.

واستنتجنا أنّ هناك دورٌ كبيرٌ لمراجع الحسابات في إعطاءه مصداقية للقوائم المالية، والتي تؤدي بدورها إلى ترشيد قرارات المستثمرين، وبالتالي تنشيط التداول وضمان استقرار سوق الأوراق المالية، وهو ما تسعى بورصة الجزائر لتحقيقه من خلال الآليات الموضوعة لذلك.

الكلمات المفتاحية:

مراجعة الحسابات، مصداقية القوائم المالية، بورصة الجزائر

مقدمة

تعكس بورصة الأوراق المالية الاقتصاد الذي تتواجد فيه، وتمثّل عنصراً أساسياً في تقييم الشركات والمشاريع، الأمر الذي حدا بالجزائر إلى التوجّه نحو اقتصاد السوق، بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية من قبل المحاسبين عند إعداد وفحص القوائم المالية. ولذلك يتطلب الاهتمام باستقرار وتطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته، وهو ما تسعى إليه الجزائر من

خلال سوق الأوراق المالية. ونطرح إشكالية البحث كما يلي: **إلى أيّ مدى يمكن اعتماد مراجعة الحسابات كآلية لتعزيز استقرار سوق الأوراق المالية في الجزائر؟**

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية مراجعة الحسابات في بورصة الجزائر، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وذلك عبر ثلاثة محاور، يتناول الأول سوق الأوراق المالية في الجزائر، ويستعرض الثاني مراجعة الحسابات في بورصة الجزائر. وأخيرا التعرض لدور مراجعة الحسابات في تطور واستقرار بورصة الجزائر.

المحور الأول: سوق الأوراق المالية في الجزائر

ظهرت سوق الأوراق المالية في الجزائر بعد الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، كقناة جديدة من قنوات التمويل الحديثة للتنمية الاقتصادية.

1- لمحة حول نشأة بورصة الجزائر:

تُعتبر البورصة طرفا في سوق رؤوس الأموال، وهي تضْمن مسلكاً قصيراً وغير مكلّف بين الادخار والاستثمار[i]، وتمّ إنشاء بورصة الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي سنة 1993. حيث يندرج تأسيسها هذا ضمن مسعى السماح للاقتصاد الوطني بمسايرة تطورات العولمة العالمية[ii]. ومرت عملية إعداد البورصة في الجزائر على عدة مراحل، شملت ثلاثة مراحل: تسمى الأولى **بالمرحلة التقريرية** (1990-1993)، وتتعلّق بفكرة إنشاءها، حيث صدرت عدة مراسيم تنفيذية لتحضير نشأتها، وتتعلق بنوع الأسهم، وتنظيم المعاملات، وتحديد لجنة البورصة. وتسمى المرحلة الثانية **بالمرحلة الابتدائية** (1993- 1996)، التي انتهت بصدور المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة. وأخير **المرحلة الثالثة (1996 – إلى يومنا هذا)**، حيث نسجّل الانطلاقة الفعلية لهذه البورصة[iii].

2- الهياكل التنظيمية والإطارات القانونية المنظمة لبورصة الجزائر

قام المشرع الجزائري بتوكيل مهمة تسيير وتنظيم البورصة إلى ما يلي:

2-1لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة "COSOB": تم تشكيلها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق القيم المتداولة، وتم تثبيتها رسميا في فيفري 1996، كما تم إجراء عدد من التعديلات عليها من خلال القانون رقم 03- 04 السابق من خلال المواد 06،12،13و14، وتتمتع هذه اللجنة بالاستقلالية المالية والإدارية وتتولى مهمة تسيير ومراقبة القيم المنقولة، والسهر على حماية المستثمرين وضمان حسن سير العمل وشفافية السوق[iv]. كما خوّلت "COSOB" من أجل انجاز مهامها بالسلطات الموالية: السلطة التنظيمية، سلطة المراقبة والإشراف، والسلطة التأديبية والتحكيمية.

2-2 شركة تسيير بورصة القيم المنقولة "SGBV": تأسّست بموجب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 مايو 1993، وتحقّق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظّماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة. ويتمثل المؤسسون لهذه الشركة في البنوك الوطنية (BNA,CPA,BEA,BADR,BDL)، بالإضافة إلى شركات التأمين الوطنية: (CAAR،CCR،SAA،CAAT)، و"CNMA"، والبنك الخاص يونيون بنك "UB".

2-3المؤتمن المركز للسندات: استحدث بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 23 فيفري 2003، وهو عبارة عن هيئة أسست على شكل شركة ذات أسهم وبترخيص من طرف "COSOB"، تتمثل وظيفته الأساسية في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة، كما حدّد دوره بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 [v].

2-4 وسطاء عمليات البورصة: حدد المرسوم التشريعي رقم 10/93، المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ووضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة. وتقوم "COSOB" بتنظيم ومتابعة ومراقبة نشاط الوسطاء في عمليات البورصة، كما أنّها الجهة التي تمنحهم الاعتماد في فئة من الفئات المحددة من قبلها[vi]. وتتضمّن بورصة الجزائر حالياً سبعة **وسطاء** في عمليات البورصة، يمثلون البنوك العمومية الستة، والبنك الخاص بي ان بي باريبا الجزائر "BNP Paribas El dajazair". ومهام الوسطاء توفير الخدمات الاستثمارية المالية المحددة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم المؤرخ في 23 ماي 1993.

2-5 ماسكو الحسابات حافظو السندات"TCC ": هم البنوك والمؤسسات المالية وشركات التجارة التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة.

2-6 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة"OPCV": تتألف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير"SICAV"والصناديق المشتركة للتوظيف"FCP" وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين، وتوجد في البورصة الجزائرية حالياً شركة استثمار ذات رأس مال متغير واحدة وهي شركة الاستثمار المالي"SICAV CELIM "[vii].

3- الإدراج في بورصة الجزائر

يتمّ الإدراج في بورصة الجزائر على تطبيق مجموعة من الإجراءات أهمها ما يلي: شروط قبول الإدراج؛ مراحل عملية الإدراج في البورصة[viii]. حيث تتكون الأخيرة من مرحلة قبل الإدراج في البورصة، ومرحلة الإدراج، ومرحلة ما بعد الإدراج. فبخصوص **مرحلة قبل الإدراج** هي الخطوة الأولى التي يجب أن يتبعها المُصدر مهما كان شكله، وتتضمن ما يلي: قرار إجراء العملية، الإعداد القانوني للشركة والأسهم، تقييم الشركة، اختيار الوسيط في عمليات البورصة المرافق أو مرقي البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعداد مشروع المذكرة الإعلامية، إيداع ملف طلب القبول، تأشيرة "COSOB"، الانضمام إلى المؤتمن المركزي، حملة التسويق، كشف النتائج، تسوية العملية.

وأما **مرحلة الإدراج**، فهي مرحلة يبدأ فيها قيد السند في التسعيرة، وذلك بعد أن تحصل الشركة على إذن دخولها الفعلي للبورصة، فتنشر "SGBV"إعلاناً في النشرة الرسمية للتسعيرة ويوضح تاريخ حصة التسعير الأولى للسند وسعر إدخال السند، كما تنشر"SGBV" نتائج حصة التسعيرة الأولى للجمهور في النشرة الرسمية للتسعيرة. وأما **مرحلة ما بعد الإدراج ف**هي الخطوة التي تأتي مباشرة بعد حصة التسعيرة الأولى للسند في البورصة وتغيراته في السوق.

4- سير عمل بورصة الجزائر

4-1 أسواق البورصة والشركات المدرجة فيها: تضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين. ويشتمل الأول على السوق الرئيسية(مجمع صيدال[ix]،مؤسسة الأوراسي[x]، شركة ألياس للتأمينات[xi]، شركة رويبة للعصائر والمشروبات[xii])، سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[xiii]. كما تتكون سوق سندات رأس المال من سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية [xiv].

4-2 قواعد التداول: تخضع حصص التداول لقرارات "SGBV" التي تؤطّر عملها. وتتمثّل هذه القواعد فيما يلي: قواعد التداول في السوق الرئيسية، قواعد التداول في سوق سندات الخزينة العمومية، قواعد التداول في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-4 **مواقيت وطريقة التسعير**: بمجرد استلام الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة، يتم تقديمه إلى البورصة من أجل تنفيذه، كما تقام حصص البورصة في مقصورة التداول يومي الاثنين والأربعاء من الساعة 9:30 إلى 11:00 صباحا بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة العمومية، وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي[xv].

1. 4-4 **نظام التسوية والتسليم:** تعتبر البورصة سوقاً فورية، وبعد إقفال الحصة تقوم "SGBV" بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها الالكتروني، وبعد تنفيذ الأمر يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 01: عملية شراء وبيع السندات في البورصة الجزائرية

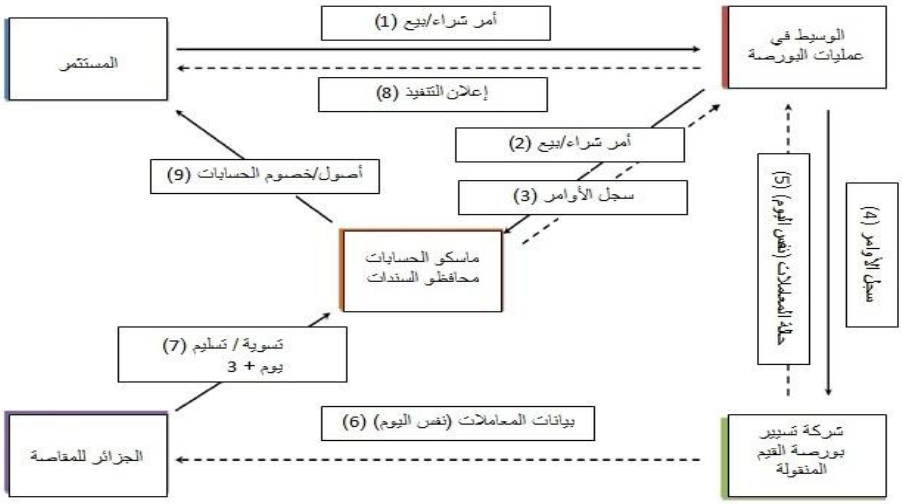

المصدر:WWW.SGBV.DZ بتاريخ: 24/09/2014 على الساعة: 15: 11.

5-نشاط البورصة الجزائرية خلال الفترة: 2011-2014

يمكن متابعة تطور نشاط بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2014 من خلال ما يلي:

جدول رقم (01): نشاط بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2014

البيان	2011	2012	2013	2014
عدد الأوامر	2343	5078	4271	3703
نسبة التغيير	-	% 16.73	% -15.89	% -13.29
حجم الأوامر	1370054	2779493	2673065	296428
نسبة التغيير	-	%102.87	% -3.82	% -88.91
حجم التداول	252954	167827	127589	101950
نسبة التغيير	-	% -33.65	% -23.97	% -20.09
القيمة المتداولة دج	321222985.00	673186960.00	101027990.00	148946340.00
نسبة التغيير	-	% 109.56	% -84.99	% 47.43
عدد الصفقات	520	277	177	299
نسبة التغيير	-	% -46.73	% -36.10	% 68.92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ل "COSOB" خلال الفترة: 2011-2014.

من خلال الجدول أعلاه، نستنتج أن بورصة الأوراق المالية في الجزائر عرفت تغيرات منذ نشأتها، نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فتتميّز بوجود عدد محدود من الشركات المدرجة تنوعت بين القطاع العام والخاص، وعرفت أوقات انتعاش بسبب الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتي وصلت أقصاها سنة 2012 لتبدأ بعدها في الانخفاض.

المحور الثاني: مراجعة الحسابات في بورصة الجزائر

تقوم بورصة الجزائر على أساس الفصل في المهام بين الهياكل التنظيمية والإطارات القانونية المنظمة، حيث تختص "SGBV" بتسيير معاملات القيم المنقولة وعمليات التداول لأسواق رأس المال وأسواق سندات الدين، بينما تختص "COSOB" بتنظيم ومراقبة وضبط سوق القيم المنقولة وتحرص على صدق تقارير المراجعة المقدمة من طرف الشركات المدرجة وجمهور المستثمرين.

1- تطور مفهوم مراجعة الحسابات في البورصة

تطور مفهوم تدقيق وضبط الحسابات في بورصة الجزائر بتطور مهام "COSOB" بموجب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-03 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، حيث توسعت مهامها لتشمل ما يلي:[xvi]

1-1- تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها: تقوم"COSOB" بتنظيم البورصة ومراقبتها كما يلي:

- حماية المستثمرين في القيم المنقولة، بالحرص على توفر المعلومات الكاملة مع وضع تأشيرتها على المذكرة الإعلامية في حالة اللجوء العلني للادخار عند الإصدار، أو الإدراج في البورصة أو القيام بالعرض العمومي؛
- السير الحسن لسوق القيم المنقولة وشفافيتها بمراقبة وتنظيم سير نشاط الوسطاء، "SGBV"، المؤتمن المركزي للسندات وهيئات التوظيف الجماعي؛
- ضمان نزاهة السوق وتأمينها ومراقبة الاستثمارات من التجاوزات والتلاعبات والمعلومات الخاطئة والمضللة.
-

1-2- وضع الأنظمة المتعلقة بسير السوق ومراقبته: تقوم "COSOB" بسن الأنظمة كما يلي:

- المراقبة والحراسة في احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية، وإلزام الشركات بالإعلام عند اللجوء العلني للادخار؛
- التحقيق الشامل والمفصل فيما يخص كل الشركات والمؤسسات المالية أو الأشخاص المعنيين بعمليات على القيم المنقولة؛
- التأديب والتحكيم للفصل في النزاعات والاستماع إلى شكاوى المستثمرين أو محترفي السوق في الغرفة التأديبية والتحكيمية.

1-3- تنصيب ماسكو الحسابات – حافظو السندات: هم أشخاص معنويون يتولّون حراسة السندات الاسمية أو لحاملها التي أسندت إليهم وإدارتها باسم أصحابها، ويشترط في اعتمادها أن تتوفر لها الوسائل البشرية والمادية الكافية، وتتقيد بالمبادئ والقواعد المتعلقة بالمحاسبة على السندات، وتتوفر لها ترتيبات حماية أموال زبائنها والمراقبة الداخلية، وأن تنخرط في المؤتمن المركزي على السندات.

2- نشاط المراجعة في بورصة الجزائر

يقتصر نشاط المراجعة في بورصة الجزائر على الاعتماد على المراجعة الخارجية. من خلال:

2-1- **إجراءات مراجعة متابعة الإدراج في بورصة الجزائر**: تملك "COSOB" أجل شهرين لدراسة ملف التأشيرة وبناءا عليه تمنحها أو ترفضها، ثم يتوجب على الجهة المصدرة الانضمام إلى المؤتمن المركزي من أجل تسجيل رأس المال بالكامل في حالة إصدار أسهم أو مبلغ القرض في حالة إصدار سندات، وسعياً لإنجاح عملية التوظيف تقوم الجهة المصدرة بإطلاق حملة تسويقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتوزيع الدلائل والمذكرات الإعلامية عبر كامل شبكات نقابة التوظيف. ويتم البيع عموما من خلال الشبكة المصرفية بمساهمة المؤتمن المركزي للسندات[xvii].

2-2- مراجعة الحسابات للشركات المدرجة ببورصة الجزائر: تقوم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بمراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، من خلال:

- **مجمع صيدال لإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية**: تسند مهمة مراجعة الحسابات الخارجية في المجمع إلى مدير لتحليل ومراجعة الحسابات يرأس مراجعين للحسابات، تتم المراجعة الداخلية بفحص القوائم المالية للشركة الأم بعد الاطلاع على تقارير مراجعة فروعها الداخلية وهي: فرع فارمال، فرع بيوتيك وفرع انتيبيوتيك، وتقديم تقرير مفصل عن المركز المالي والبيانات المادية والمالية، وتقديم توصيات بشأن توزيع الأرباح، الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، مع المصادقة على صحة ومصداقية الميزانية الختامية العمومية الموحدة لمجمع صيدال[xviii].
- **مؤسسة الأوراسي لخدمات الفندقة السياحية**: تقوم الشركة بالمراجعة الداخلية لغرض سيطرة وتعزيز صلاحيات الإدارة، ويتعين على الجمعية العامة العادية تعيين مدقق حسابات لمعرفة انتظام وصدق الجرد والميزانيات العمومية ودقة المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية، كما يعتمد مجلس الإدارة كذلك على لجنة أو تفويض مهمة الرقابة والمراجعة إلى مراقبين ومراجعين خارجين للتّأكد من صدق وموثوقية الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية، والمفروضة عليها من طرف "COSOB"[xix].
- **شركة أليانس للتأمينات**: تقوم الشركة بالمراجعة الداخلية حيث يعين مجلس الإدارة لجنة داخلية، مهمتها فحص وتدقيق حسابات الشركة والمعلومات المالية والمحاسبية، وذلك بموجب قانون تأسيس الشركة، كما تعتمد المراجعة الخارجية من خلال مدقق حسابات مستقل تعينه الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وقد تعتمد الشركة على مكتب مراجع حسابات خارجي لفترة محدودة من السنوات لغرض التأكد وإضفاء الثقة على المركز المالي، النتائج والمعلومات المحاسبية والمالية للشركة ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها[xx].
- **شركة رويبة للعصائر والمشروبات**: تم تعيين لجنة المراجعة سنة 2010 للسيطرة على المراجعة الداخلية والتفاعل مع المراجعين الخارجيين للشركة، تقوم بتدقيق العمليات والتدفقات المادية والمالية، وتقدّم في تقريرها مجموعة من التوصيات التي تعتمدها الإدارة في اتخاذ القرار، وتنقسم هذه اللجنة إلى ما يلي: لجنة الترشيحات التي تهتم بالنظر في التعيينات في المناصب الرئيسية للشركة، لجنة التعويضات التي تهتم بمراجعة أجور الإدارة العليا والمكافآت السنوية لجميع الموظفين، ولجنة الأخلاق والبيئة والتنمية المستدامة التي تهتم بمراقبة مدى الامتثال للأخلاق وحماية البيئة والجودة العالمية.

كما تقوم الشركة بالمراجعة الخارجية بتدقيق التقارير السنوية والبيانات المالية من قبل الحسابات القانونية المخصصة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وفقا لأحكام القانون 01-10 الصادر في 29 يونيو 2010[xxi].

- **شركة داحلي** : تقوم الشركة بالمراجعة الداخلية حيث يعين مجلس الإدارة لجنة داخلية مهمتها فحص وتدقيق حسابات الشركة والمعلومات المالية والمحاسبية، وذلك بموجب قانون تأسيس الشركة بموافقة المساهمين فيها، كما تعتمد المراجعة الخارجية من خلال مدقق حسابات مستقل تعينه الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بالإضافة إلى الرقابة والمراجعة القانونية الخارجية التي تعرض لمراجعة جزء محدود من البيانات المالية من قبل شركة التدقيق، وتشمل على

اختبار المعلومات المالية والمحاسبية وإجراءات المراجعة التحليلية وفحص دعم الاختبار، كما تحدد بعض التعديلات التي تم أخذها بعين الاعتبار في التحليلات ومنها خفض صافي الأصول و التوقعات المالية المقدمة في التقرير.[xxii]

3- الطلب على المراجعة في بورصة الجزائر

تظهر ضرورة مراجعة الحسابات في البورصة من خلال الطلب عليها من طرف "COSOB" ومختلف المتعاملين فيها.

3-1- الطلب من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: تتدخل "COSOB" في وضع اللوائح، بأسلوب يهدف لضمان نشر القوائم المالية بمستويات معينة، وفرضها على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص لتداول أسهمها في البورصة، لإعطاء المستثمر حق المفاضلة بين الشركات المدرجة بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة ودراسة تحليلية شاملة ومتعمقة.

" بشكل كبير في صياغة مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، من COSOBوتؤثر " خلال سلطتها الخاصة بتحديد المتطلبات الأساسية للتقرير التي يجب إتباعها للتوصل إلى الإفصاح العادل للمستثمر في حدود مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها.[xxiii]

3-2- الطلب من قبل المؤسسات المالية والاستثمارية المتعاملة في البورصة: يرتبط الطلب على خدمات مراجعة الحسابات من قبل المؤسسات المالية والاستثمارية، لحاجتهم لجهة مستقلة تتولى فحص قوائمها المالية، وقد ازداد الطلب على فحص القوائم المالية الدورية بواسطة مراجع حسابات مستقل للتأكد من صدقها وشفافيتها، إضافة إلى زيادة الطلب عليها عالميا وذلك بسبب ما يلي:[xxiv]

- تنبّه "COSOB" إلى أن القوائم المالية النصف سنوية ستحقق أهدافها في خدمة المتعاملين، إذا تمكن المراجع من فحصها والتأكيد لمستخدميها أنها تعد ويفصح عنها وفقاً للمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً؛
- يشير المحللون الماليون إلى أن تحليل القوائم المالية النصف سنوية المدققة ستكون لها فائدة ويمكن الاعتماد عليها؛
- يفضّل السماسرة أن يتم فحص القوائم المالية النصف سنوية بواسطة مراجع حسابات مستقل مثل القوائم المالية السنوية المنشورة؛
- يعتمد المستثمرون في الأسهم على القوائم المالية الدورية في التنبؤ بقيمة وعوائد الأسهم إذا تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل.

ومنه نستنتج أن مراجعة الحسابات في بورصة الجزائر قد تطورت بتطور وتوسع صلاحيات وسلطات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، والتي تعمل على ضمان تنظيم وضبط سير المعاملات في السوق من خلال إلزام المتعاملين بضرورة إرفاق القوائم المالية بتقرير مراجع الحسابات الخارجي لإعطاء الثقة في القوائم المالية السنوية والنصف سنوية.

المحور الثالث: تعزيز استقرار بورصة الجزائر مراجعة الحسابات

يتجلى تعزيز استقرار بورصة الجزائر في علاقته بمراجعة الحسابات من خلال ما يلي:

1-دور مراجعة الحسابات في تعزيز الثقة في القوائم المالية:

يظهر دور مراجعة الحسابات في تعزيز الثقة في القوائم المالية للشركات المدرجة من خلال ما يلي[xxv]:

1-1- **العناية المهنية المطلوبة من محافظ الحسابات:** تظهر مدى العناية المهنية لمحافظ الحسابات، من خلال المهمة العادية المستمرة التي يمارسها وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، انطلاقا من وضع مخطط العمل الخاص بالعملية إلى إعداد القوائم المالية الختامية والإفصاح عنها، ويقدم رأيه والتوجيهات والنصائح والإرشادات التي يراها مناسبة دون أن

يتدخل في التسيير أو في الاختيارات التي انتهجتها الشركة، كما يسهر على التأكد من أنها قد احترمت كل ما جاءت به القوانين والمراسيم في هذا الشأن دون إدخال تعديلات لم تكن واردة، وإنما القيام بالتصحيح في حالة إغفال أو حذف عمليات، أو لبس في تسجيل معاملات تجارية ومالية سابقة.

1-2- الموقف من الميزانية الافتتاحية والمعالجات المحاسبية: يقدّم محافظ الحسابات- في تقرير خاص بعملية المراجعة- ثقته من المعالجات المحاسبية وعرض الميزانية الافتتاحية وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفحص الحسابات، والتأكد من شرعيتها من خلال إثبات أن القوائم المالية قد تم إعدادها حسب القوانين والقواعد المعمول بها والمبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والموضحة في إطارها المفاهيمي من جهة، ومن جهة أخرى التأكّد من صدق الحسابات ليتسنى له في الأخير الحكم على عملية المراجعة ومدى استيفاءها لهذه الشروط، لذا يتوجّب على محافظ الحسابات في هذا المنحى التأكد من احترام القيود في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد والإفصاح عن المعلومة في شكل نثري وفي شكل كمي.

1-3- رأيه من متطلبات عرض المعلومة عن الأحداث المصاحبة لعملية المراجعة: لا بد أن تكون المعلومة المقدمة للمستخدمين حول الحسابات مستقاة من النصوص القانونية والإرشادات المختلفة، بالإضافة إلى ما جاء به المعيار IFRS سواء من حيث المحتوى أو طريقة العرض، إذ لا بد على الشركات المدرجة في البورصة أن تقدم المعلومة لسنتين متتاليتين، كما يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن المعلومات المالية المفصح عنها تتضمن كل الشروحات الضرورية لفهمها.

1-4- تحديد دور محافظ الحسابات خلال مراقبة حسابات السنتين N و N-1: عند تقديم محافظ الحسابات رأيه حول حسابات السنة N، يجب عليه التأكد من ميزانية الافتتاح للسنة N حسب المرجعية المحاسبية الجديدة بالمقارنة مع ما تم إقفاله في السنة N-1، بالإضافة إلى المعلومات التي يفرضها معيار المعلومة المالية رقم01 ، ويجب أن يراعي في تقريره ويعطي تفسيرات فيما يخص التطبيق بأثر رجعي من خلال الموازنة بين التكلفة والعائد للمعلومة، فإذا كانت التكلفة التي سوف تتكبدها الشركة أكبر من العائد المتوقع للانتفاع بالمعلومات يمكن الاستغناء عنها وتدخل في حيز الإعفاءات والاستثناءات المبررة والمسموح بها حسب ما ينصّ عليه IFRS .

2- مساهمة القوائم المالية الموثوقة في ترشيد قرارات المستثمرين

هناك تأثير مباشر وصريح للقوائم المالية الموثوقة على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو التأثير على أسعار وعوائد الأسهم، وتأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة البورصة، وعموما تؤثر القوائم المالية الموثوقة على المستثمرين من خلال ما يلي[xxvi]:

- إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، وزيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين؛
- تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء كانت داخلية أو خارجية على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
- تشجيع المستثمرين الأجانب من الإقبال على بورصة الجزائر، بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركات المدرجة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بالممارسات العالمية؛
- الرفع من جودة المعلومة المحاسبية وتسهيل عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في بورصة الجزائر؛
- التمكن من إجراء أفضل مقارنة لنفس الشركة على فترات مختلفة، وفي نفس الوقت بين باقي الشركات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة.

3- علاقة كفاءة السوق وترشيد قرارات المستثمرين باستقرار بورصة الجزائر

تُعتبر المعلومات المالية أساس كفاءة البورصة وترشيد القرار الاستثماري من خلال صدقها وسرعة وصولها وتأثيرها المباشر في الأسعار، كما أن المتعاملين في بورصة الجزائر سواء المستثمرين الجزائريين أو الأجانب بحاجة إلى المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية الموثوقة، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد، وقد عملت الجزائر جاهدة من خلال مختلف الإصلاحات على إيجاد التوافق بين المعايير المعتمدة محليا والمعايير العالمية لتحقيق مزيد من الانفتاح، وتقديم تسهيلات مغرية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن ترشيد قرارات المستثمرين يعمل على إلغاء الاحتيال والغش في تعاملات البورصة، وبالتالي وصول التعاملات البورصية إلى مستوى معين من استقرار النشاط البورصي والذي يظهر من خلال ما يلي:[xxvii]

- تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض وتوقعات المستثمرين مما ينعكس على أسعار الأسهم؛
- تقديم معلومات عن الأداء المالي الحالي والمتوقع للشركات والتي تؤثر بدورها على توقعات المستثمرين وقراراتهم؛
- إن نظام التقارير الجيد والمصادق عليه من قبل محافظ الحسابات يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال ومخاطره بالنسبة للشركات، نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول أحوالها المالية؛
- إن النظام المحاسبي المالي الجديد يتوافق مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ويسمح باستقرار وتطوير بورصة الجزائر، ويجعل المعلومات المالية المقدمة من طرف الشركات المدرجة ذات جودة عالية وقابلة للقراءة؛
- تنعكس شفافية المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالشركات المقيدة في بورصة الجزائر، ومصداقية هذه المعلومات على كفاء البورصة، وتعتبر شرطا لازما لحسن سيرها بطريقة ناجعة وفعالة؛
- إن التطبيق الجيد لإجراءات مراجعة الحسابات، يعمل على تحقيق الشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية وفي القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى حماية المستثمرين من خلال كسب وتعزيز ثقتهم في القوائم المالية، مما يدفعهم إلى تنشيط التداول وتحريك سيولة البورصة وبالتالي استمرار استقرارها.

ومنه نستنتج أن مراجع الحسابات يساهم دوره المهني في تعزيز استقرار البورصة، من خلال تقديم خدماته للمتعاملين معها، بتأكيده لمستخدمي القوائم المالية المطلوبة من قبل الجهات المشرفة على تلك الأسواق أنها تم إعدادها والإفصاح فيها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما أن مراجعة الحسابات تساهم بشكل غير مباشر في تأمين متطلبات سوق الأوراق المالية الكفء، من خلال ضرورة مراجعة تلك المعلومات بواسطة مراجع حسابات مستقل حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وتزيد درجة الثقة فيها خاصة بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة.

خاتمة

- تعرّضنا في هذا البحث لواقع بورصة الجزائر، وممارسة مهنة مراجعة الحسابات سواء كانت داخلية أو خارجية، وكيفية تأثير هذه المهنة على نشاط واستقرار البورصة. وتوصلنا لعدة **نتائج**، أبرزها أن تطور مفهوم تدقيق وضبط الحسابات في بورصة الجزائر ارتبط بتطور مهام "COSOB" ؛ الاهتمام بحماية المستثمرين من التلاعب والاحتيال، ووضع الأنظمة المسيرة لنشاط البورصة وتأمينها ومراقبة الاستثمارات من التجاوزات والتلاعبات والمعلومات الخاطئة؛ التركيز على مصداقية المعلومات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين، من خلال تقديم تقارير مراجعة من طرف مراجع خارجي مستقل معتمد ومحلف؛ هناك أهمية واهتمام بمراجعة الحسابات في بورصة الجزائر، من خلال الطلب عليها من قبل"COSOB" ؛

تتعزز الثقة في القوائم المالية من خلال الدور الذي يقدمه مراجع الحسابات؛ كما تترشد قرارات المستثمرين من خلال مصداقية القوائم المالية ببورصة الجزائر، وبالتالي استمرار نشاطها واستقرارها ؛

بالرغم من جهود الدولة والإصلاحات الاقتصادية، تبقى بورصة الجزائر ضمن قائمة بورصات العجز المالي، ويمكن اقتراح مجموعة من **التوصيات** لتوسيع وتطوير نشاط البورصة، ومن أهمها ما يلي: ضرورة القيام بإصلاحات مالية عميقة في مجال الأسواق المالية، تمسّ الكوادر البشرية وتقنيات التسيير، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال؛ القيام بحملات توعوية داخل مختلف القنوات الاجتماعية والتكوينية، لحمل الفرد الجزائري على استثمار أمواله في الأوراق المالية بدل اكتنازها أو استثمارها في شراء العقارات ؛ التحفيز الجبائي لبعض المؤسسات ذات الملاءة المالية بالدخول إلى البورصة.

الهوامش

[i] بن اعمر بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية– دراسة قياسية–** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – السنة الجامعية 2012– 2013، ص:160.

[ii] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2009، ص ص: 137–138.

[iii] ربوح عبد الغني، **الدور المالي والاقتصادي لبورصة القيم وأثرها على أداء المؤسسات – دراسة حالة بورصة الجزائر –** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2004 /2005، ص: 73.

[iv] Guide COSOB, Guide de l'investisseur, 1997, p : 53.

[v] لتفاصيل أكثر، انظر: رشيد بوكساني، نسيمه أوكيل، **مقومات تطوير بورصة الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، رقم05، 2010، ص: 04.

1.1. [vi] لائحة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 96–03 بتاريخ 17 صفر 1417 الموافق 3 جويلية 1996 بشأن شروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والتزاماتهم ومراقبتهم، الفصل 1 القسم 1 المادة 2.

[vii] بورصة الجزائر– تعريف بورصة الجزائر– WWW. SGBV. DZ، 24/09/2014، 26: 11.

[viii] تعليمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/98 المؤرخة في 30 أبريل 1998 والمتعلقة بقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة.

[ix] Notice d'information (group SAIDAL), 1999 ,جريدة صيدال تصدر عن المجمع . العدد 15 مارس.

[x] www.allianceassurances.com.dz, 24-02-2015.

[xi] www.elaurassihotel-algiers.com, 24-02-2015.

[xii] www.rouibaenbourse.com, 08-06-2014, 10 : 15.

[xiii] صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012.

[xiv] WWW. SGBV. DZ/AR /,OP-CIT, 24/09/2014, 09 : 10.

[xv] بورصة الجزائر- القيم المنقولة- WWW. SGBV. DZ، 24/09/2014، 09: 12.

[xvi] لوائح وتعليمات- إعلانات- المتعلقة باللجنة- متاح على موقع : www.cosob.organing بتاريخ: 2015/02/17

[xvii] La commission- présentation متاح على الموقع www. Cosob.org 18/02/2015

[xviii] www. Cosob.org- Les émetteurs-actions cotées en bourse- informations financiers -GROUPE SAIDALE - visa cosob n : 98-04, 22- 02 -2015, p :35 .

[xix] www. Cosob.org- Les émetteurs-actions cotées en bourse- informations financiers - CHAINE EGH EL-AURASSI - visa cosob n : 99-01 , 22- 02 -2015, p : 32 .

[xx] www. Cosob.org- Les émetteurs-actions cotées en bourse- informations financiers - ALLIANCE ASSURANCES - visa cosob n : 10-02 , 22- 02 -2015, p : 88 .

[xxi] www. Cosob.org- Les émetteurs-actions cotées en bourse- informations financiers- NCA Rouïba visa cosob n : 08-03 , 22- 02 -2015, p : 82 .

[xxii] www. Cosob.org- Les émetteurs-actions cotées en bourse- informations financiers- SPA DAHLI visa cosob n : 13-01 , 22- 02 -2015, p : 57 .

[xxiii] لوائح وتعليمات- إعلانات- المتعلقة بإجراءات ممارسة ومراقبة من طرف اللجنة لشركات رأس المال الاستثماري الأمر رقم 01-14من 17 يونيو 2014 بشأن شروط ممارسة سيطرة COSOBعلى شركات الأسهم الخاصة متاح على موقع : www.cosob.organing بتاريخ: 2015/02/17

[xxiv] لوائح وتعليمات- إعلانات- المتعلقة بالمصدرين- متاح على موقع www.cosob.organing : 2015/02/17 بتاريخ:

[xxv] www. Cosob.org-publications- colloques et séminaires , 23-02-2015.

[xxvi] www. Cosob.org-publications- publications- rapport 2010 ARA.PDF , 23-02-2015 .

[xxvii] www. Cosob.org-publications- publications- rapport 2010 ARA.PDF , 23-02-2015